جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

التقرير الاستراتيجي 2023..

شمال إفريقيا
والقرن الإفريقي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

حالة المغرب 2023

أ. محمد الهلالي

رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

يندرج هذا التقرير عن حالة المغرب ضمن مساهمة المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة في «التقرير الاستراتيجي العربي» الذي تصدره سنويا مجموعة التفكير الاستراتيجي، وهو عبارة عن ورقة بحثية تستعرض مؤشرات الحالة المغربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا خلال سنة 2023.

أولا- الحالة السياسة والديمقراطية:

سنقف في هذا المحور على واقع الحالة السياسية من خلال تقييم الأداء الحكومي، وقراءة التقارير الدولية والوطنية.

أ- الحالة السياسية في التقارير الدولية

1 - تقرير مؤشر الديمقراطية

احتل المغرب الرتبة 95 عالميا والثانية من بين 167 بلدا شملها تقرير مؤشر الديمقراطية ضمن قائمة الأنظمة الديمقراطية الهجينة، وقد حصل المغرب على نقطة دون المتوسط العالمي في حدود 5.29 وأعلى من المتوسط الإفريقي المحدد في 4.07، حيث حصل المغرب على 5.04 من 10، وراء تونس التي حصلت على 5.51 واحتلت الرتبة 85 عالميا والأولى مغاربيا، في حين احتلت موريتانيا الرتبة الثالثة مغاربيا و108 عالميا بتنقيط 5.03 بينما تم تصنيف الجزائر ضمن قائمة الأنظمة الاستبدادية بحلولها في الرتبة 113 عالميا والرابعة مغاربيا بتنقيط لا يتجاوز 3.66 من 10، فيما جاءت ليبيا في الرتبة الخامسة والأخيرة مغاربيا والرتبة 157 عالميا وبتنقيط 2.06 .

ويشير التقرير، إلى أن المتوسط العالمي في «مؤشر الديمقراطية» في الإصدار الأخير هو 5.29 درجة من أصل 10 درجات، بزيادة قدرها 0.01 فقط عن العام السابق، وهو ما يمثل «جمودا» و«ليس انتعاشا، وعكسا للتراجع الديمقراطي الذي بدأ في عام 2016»، على الرغم من التوقعات بالانتعاش بعد رفع القيود المتعلقة بالوباء، لم تتغير النتيجة تقريبا في 2022.

وتشير البيانات إلى أن أكثر من نصف البلدان الواردة في المؤشر، إما شهدت حالة تراجع أو بقيت كما هي، باستثناء منطقة أوروبا الغربية[1] .

(1) الموقع الإلكتروني لقناة الحرة.

2. مؤشر السلام الدولي

قدم المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية نظرة شاملة عن التطور الذي حققه المغرب على مر السنوات الماضية في عدد من المؤشرات الدولية.

وانتقل المغرب في مؤشر السلام العالمي حسب ملخص تقرير رصدي للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية من الرتبة 66 عام 2008 إلى الرتبة 84 سنة 2023، أي بتراجع 18 درجة، وذلك لعدة عوامل من بينها عدم استقرار البيئة الإقليمية وتفاقم الوضع والمخاطر الإرهابية والإجرامية في منطقة الساحل.

ورغم ذلك، أوضحت الوثيقة أن المملكة ستكون برسم سنة 2023 ضمن أفضل 7 دول الأكثر سلمية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأن البلد دخل منذ سنة 2021 ضمن أكثر 30 دولة أمانا في العالم[1].

وفي ما يرتبط بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، انتقل المغرب من الرتبة 79 عام 1998 إلى الرتبة 131 العام الماضي.

أما في ما يهم مؤشر محاربة الإرهاب العالمي، انتقل المغرب من الرتبة 119 عام 2002 إلى الرتبة 83 عام 2023.

وفي مؤشر «جودة البلد»، انتقل المغرب من الرتبة 73 عالميا عام 2014 إلى الرتبة 55 عام 2020.

وحسب نفس التقرير، فإن المغرب يحتل المركز الحادي عشر من حيث أكبر الدول المساهمة على مستوى العالم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ حيث انتقل ضمن مؤشر الأمن والسلام الدولي من الرتبة 41 عام 2014 إلى الرتبة الأولى عام 2020.

كما انتقل المغرب في مؤشر القوة الناعمة من الرتبة 48 عام 2021 إلى الرتبة 55 عام 2023، محتلا خلال هذه السنة الرتبة الأولى مغاربياً والعاشرة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2].

3. مؤشر سيادة القانون

احتل المغرب المركز 92 عالميا والرتبة السادسة ضمن تقرير مؤشر سيادة القانون العالمي لسنة 2023، بعدما حصل على 0.48 نقطة وهو نفس تنقيط السنة الماضية، واحتل الرتبة الثالثة مغاربيا بعد

(1) نفسه.
(2) نفسه.

كل مـن تونـس التي احتلت المرتبة 72 عالميا بنقطـة 0.52، متراجعة بـ 9 مراتب فقط، وبعد الجزائر التـي جـاءت الرتبـة الثانية مغاربيا و 84 عالميـا، بنقطة حُددت في 0.48 . كمـا احتل المغرب الرتبة السادسـة على مسـتوى دول الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيا، بعدما كان يحتل المرتبة 94 في مؤشر السنة الماضية، و 90 في مؤشر 2021، و79 في تصنيف سنة 2020 و 74 في سنة 2019 .

وتعتمد المؤسسة المصدرة لهذا التقرير، في تقييمها على ثماني مؤشرات رئيسية، وهي صلاحيات السلطة الحكومية وغياب الفساد والشفافية والحقوق الأساسية، الحكومة المفتوحة، الحقوق الأساسية، إضافة إلى العدالة بشقيها المدني والجنائي، والإنفاذ التنظيمي[1].

4. مؤشر حرية الصحافة

سجل المغرب تقهقرا بـ 9 درجات في مؤشر حرية الصحافة، مقارنة مع 2022، وحصل على الرتبة 144 عالميـا من أصـل 180 دولـة، والثالث مغاربيا والثامن عربيا مسـبوقا بموريتانيا الأولى مغاربيا و 85 دوليـا، وتونـس الثانية مغاربيا و 21 عالميا، والجزائر الثالثة مغاربيا و 136 عالميا، وليبيا الأخيرة مغاربيا و 149 عالميا.

ويُعزى هذا التراجع إلى اسـتمرار سـجن عدد من الصـحفيين أبرزهم توفيق بوعشـرين مدير نشر يومية أخبار اليوم سابقا، وسليمان الريسوني رئيس التحرير السابق لنفس الجريدة، وعمر الراضي، إلى جانب بعض المدونين منهم رضا بن عثمان وياسين بن شقرون، كما لا يزال ملف المعتقلين على خلفية أحداث الريف دون تغيير، ومنهم ناصر الزفزافي ونبيل أحمجيق، وكذا السياسي والنقيب محمد زيان.

لقـد شـهدت الأشـهر الأخيرة من سـنة 2023 تكوين لجنة دوليـة من أجل الإفراج عـن المعتقلين السياسيين ضمت شخصيات بارزة أهمها الشاعر والكاتب عبد اللطيف اللعبي، وجمال بن عمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السـابق إلى العراق واليمن، وعبد الله حمودي الأنثروبولوجي والأكاديمي، وشخصيات عربية ودولية مرموقة .

5 . مؤشر النزاهة والوقاية من الفساد

تراجع المغرب بخمس درجات في مؤشـر مدركات الفسـاد برسـم سـنة 2022 حسب تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشـوة بحصـوله على درجة 38 % مقارنة بـ 43 % سنة 2018، محتلا

(1) توفيق بوفرتيح، موقع هسبريس، نشر بتاريخ: 29 أكتوبر 2023.

الرتبة الثالثة مغاربيا بعد تونس والتاسعة عربيا بعد الإمارات وقطر والسعودية وسلطنة عمان والأردن وتونس والكويت والبحرين والرتبة 12 إفريقيا. كما حصل على الرتبة 94 عالميا من أصل 180. مع العلم أن مؤشر الفساد يتشابك مع انتكاسات في مؤشر الفعالية القضائية 32.81 % [1]، ومؤشر النزاهة الحكومية 38.7 % ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية [2].

ويرجع مراقبون هذا التراجع إلى عوامل كثيرة منها سحب قانون تجريم الإثراء بلا سبب المعروف إعلاميا بقانون «من أين لك هذا»؟ وتراجع مؤشر الحرية الاقتصادية وتنامي الشبهات المتعلقة بتضارب المصالح التي تلاحق مسؤولين حكوميين، بمن فيهم رئيس الحكومة نفسه، وتقهقر وضعية المنافسة وحرية الأسعار، وتراجع حرية الصحافة والإعلام وبقاء الصحفيين والمدونين المعتقلين في السجون.

أما عن سنة 2023، فقد احتل المغرب الرتبة 97 عالميا و9 عربيا، بـ38 نقطة حسب التقرير الجديد لمؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2023، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بتاريخ 30 يناير 2024 متراجعا ب3 درجات مقارنة بسنة 2022 رغم الحفاظ على نفس التنقيط، وذلك ضمن لائحة تضم اكثر من ثلثي الدول 180 التي يشملها التصنيف العالمي وبفارق 5 نقاط عن المعدل العالمي البالغ 43 .

هذا ويعنى مؤشر مدركات الفساد، بقياس مستوى «الرشوة»، و«تحويل الأموال العامة أهدافه الأصلية، واستعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة دون مواجهة العواقب»، و«قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام»، و«البيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد»، و«استعمال الواسطة في التعيينات في الخدمة المدنية»، بالإضافة إلى «وجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العامين بالإفصاح عن أموالهم واحتمال وجود تنازع في المصالح»، و«الحماية القانونية للأشخاص الذين يُبلغون عن حالات الرشوة والفساد»، فضلا عن «استيلاء أصحاب المصالح الضيقة على الدولة»، و«الوصول إلى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة/ الأنشطة الحكومية».[3]

وقالت ترانسبرانسي المغرب، في ندوة صحفية عقدت بمقرها بالرباط، إنه «بعد بصيص سنة 2018 حيث احتل المغرب الرتبة 33 في مؤشر إدراك الرشوة، الذي تنشره سنويا منظمة الشفافية

(1) تقرير منظمة الشفافية الدولية سنة 2022 والصادر في فبراير 2023
(2) نفسه
(3) بشرى الردادي تصنيف متدنّ للمغرب في «مؤشر مدركات الفساد» الدولي الموقع الإلكتروني لمجلة تيل كيل عربي 30 يناير 2024

الدولية، ضـمن 180 دولة، وحصـل على نقطة 33 على 100، ارتباطا بإصدار قانون الحق في الوصول للمعلومة وانخراط المغرب في شراكة الحكومة المفتوحة، إلّا أنه ما لبث أن رجع لمسار الانحدار».

«وترسم هذه المؤشرات، إضافة إلى أخرى عديدة لا تقل إثارة للقلق العميق، مَعالِمَ مغرب يُعاني من رشوة نسقية ومعّممة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتشجع وضعيات الريع وتُمكن من حماية الأنشطة غير المشروعة».

هذا الوضع «يقتضي عاجلاً تحيين وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، التي جمدت رغم المصـادقة عليها منذ دجنبر 2015، والتعجيل بإصـدار المنظومة القانونية ضـد الفساد التي تضمنها دسـتور 2011، خاصة قانون تقنين تضارب المصالح وقانون تجريم الإثراء غير المشروع، الذي نوقش لمدة ست سنوات في الولاية التشريعية السابقة قبل أن تَسحبَه الحكومة الحالية»، وهو ما شكل محط انتقادات قوية من الجمعية.

كما أوصـت الجمعية بـ«تطوير القوانين ذات الصـلة، ومن ضمنها قانون الحق في الوصول للمعلومة، وقانون «التصـريح بالممتلكات»، وقانون «حماية المُبلغين عن وقائع الرشـوة والفسـاد»، الذين سـجلت ترانسبارانسي استمرار متابعة عدد منهم دون ضمانات لحمايتهم [1].

وقـد احتفظـت الإمارات العربية بالمركز الأول عربيا، بعـد أن تقدمت درجت لتحل في المرتبة 26 عالميـا بـ 68 نقطة، وبعدها قطر في المرتبة 40 بـ 58 نقطة، ثم السـعودية في المرتبة 53 بـ 51 نقطة، فالأردن والكويت في الرتبة 63 بـ 46 نقطة.

وتذيـل الترتيـب كل من الصـومال في المرتبة الأخيـرة ب 11 نقطة، بعد كل من سـوريا، ثم جنوب السودان، فنزويلا في الرتبة 177 بـ 13 نقطة، واليمن في المرتبة 176 بـ 16 نقطة.

وأكد التقرير أن «الفساد المُستشرِي في الدول العربية يُقوِّض بشكل كبير تحقيق تقدم في المنطقة. ورغم تعهدات البلدان بمكافحة الفساد، فغالباً ما تتخلى الحكومات عن الالتزام بها، ما يُعرِّض في نهاية المطاف الحقوق الأساسية مثل الصحة والتعليم للخطر».

(1) يوسف يعكوبي ترانسبرانسي»: المغرب متقهقر في «مؤشر الرشوة».. وفساد برلمانيين «مقلق هسبري بتاريخ 30 يناير 2024 .

وأوضـح أنه على مدى السنوات العشر الماضـية، أخفقت معظم الدول العربية في تحسين مواقعها على مؤشر مُدرَكات الفساد، فيما أُدرجت سبع دول عربية ضمن الدرجات العشر الدنيا لمؤشر مُدرَكات الفساد لهذا العام[1].

ب - الحالة السياسية من منظور المؤسسات الوطنية

1 - الحالة السياسية في تقييم المؤسسة الملكية

وجه الخطاب الملكي لـ 29 يوليوز 2023 بمناسبة عيد العرش، نقدا حادا للحكومة وباقي المؤسسات من خلال دعوتها إلى الجدية، وهي الجدية التي لم تقف في المنجزات سوى على ما حققه الشباب في ميدان كرة القدم بوصـوله إلى نصـف نهائي كأس العالم، وما رافق ذلك على المستوى القيمي والعائلي والشـعبي أو ما سُـجل في ميدان الابتكار بالإشـادة باختراع شـابين لسـيارتين كهربائية وهيدروجينية مصنوعة ومملولة بالكامل بالمغرب»، إلى جانب قضية الصحراء.

بينما أصبحت الجدية مطلبا اتجاه الحكومة بوصف هذه الجدية مذهبا في الحياة والعمل وأن تشمل جميع المجالات. و»الجدية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية من خلال خدمة المواطن واختيار الكفـاءات المؤهلـة وتغيب المصـالح العليا للوطن والترفع عـن المزايدات والحسـابات الطبقية، وفي المجال الاجتماعي وخاصة قطاعات الصحة والتعليم والشغل والسكن، كما «أن الجدية التي نريدها»[2]، يضـيف الخطاب الملكي تعني أيضـا «الفاعلين الاقتصـاديين وقطاع الاسـتثمار والإنتاج والأعمال»[3] والجدية كمنهج متكامل تقتضي الاستمرارية وربط المسؤولية بالمحاسبة وإشاعة قيم الحكامة والعمل والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

ولم يقف الخطاب الملكي عند حدود مطالبة الحكومة والفاعلين الاقتصـاديين بالجدية، بل طالبها أيضا «باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من تداعيات الأزمة على الفئات الاجتماعية والقطاعات الأكثر تضـررا التـي يعرفها العالم، وتوالي سـنوات الجفاف وطنيا وانعكاسـها على ارتفاع تكاليف المعيشـة وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي بعد ظهور بوادر تراجع تدريجي لضغوط التضخم على المستوى العالمي،

(1) محمد الصديقي موقع العمق المغربي تقرير مدركات الفساد .. المغرب يواصل التقهقر في مؤشر الشفافية العالمي بتاريخ 30 يناير
(2) الخطاب الملكي لـ 29 يوليوز 2023 بمناسبة عيد العرش، نشرته وكالة المغرب العربي للأنباء في نفس التاريخ.
(3) نفسه.

والحاجة الماسة محليا إلى الجدية وإشاعة الثقة واستثمار الفرص الجديدة لتعزيز صمود وانتعاش الاقتصاد الوطني.

2 - الحالة السياسية في أداء الحكومة

تميزت سنة 2023 بهيمنة المشاكل والأزمات على التدبير الحكومة، حيث انشغلت باحتواء ارتفاع الأسعار من خلال دعم النقل العمومي ونقل البضائع وإصلاح النظام الأساسي للتربية والتكوين، وإدماج المتعاقدين في هذا النظام، والرفع من الأجور في قطاعي الصحة والتعليم والتعليم العالي.

كما اهتمت الحكومة باستكمال تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وإخراج السجل الاجتماعي، كما وجدت نفسها في مواجهة أزمة طارئة تتعلق بتداعيات زلزال الحوز بكل ما يعنيه من رفع للأنقاض وإيواء المتضررين وإعادة بناء المساكن المهدمة.

وفي هذا الصدد، فقد انكبت الحكومة على معالجة الأزمات التالية:

- **ارتفاع الأسعار:**

ترجع أسباب غلاء أسعار المواد الأساسية الطاقية والغذائية والخدماتية إلى ظروف موضوعية، ترجعها وجهة النظر المؤيدة للحكومة في عوامل خارجية تتمثل في تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتوترات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الصعيد التجاري والجيوستراتيجي، وإلى عوامل طبيعية ناتجة عن توالي الجفاف للموسم الخامس على التوالي، كما ترجع في مقام ثالث إلى مخلفات عشر سنين من تدبير الحكومات السابقة، حسب رئيس الحكومة في تصريحاته المختلفة سواء أمام غرفتي البرلمان أو خلال الأنشطة الحزبية التي يشارك فيها[1].

وحسب وجهة النظر المؤيدة للحكومة، فالتضخم الذي فاق معدله 10 %، فهو نتيجة عامل خارجي واستثنائي مرتبط بالوضع الاقتصادي الدولي والإجراءات المتخذة لتطويق فيروس كورونا المستجد، كما أن نسبة النمو المنخفضة التي نزلت إلى ما دون 1 % أي 0.8 % هي مجرد نتيجة طبيعية للجفاف وانخفاض العوائد الفلاحية وأزمة الموارد المالية بسبب شح الأمطار وعدم انتظامها وغور المياه الجوفية.

وعلى خلاف هذا الاتجاه، تدافع وجهة النظر المقابلة على أن أزمة الغلاء تعد من نتائج التدبير

(1) تصريح لرئيس الحكومة عزيز أخنوش في لقاء حزبي، بتاريخ: 27 شتنبر 2022.

الحكومي ومن تداعيات السياسات المالية والفلاحية التي قامت على تلبية حاجة الأسواق الخارجية، عوض تعزيز دعم الاكتفاء الذاتي وتمويل الأسواق المحلية وإعداد وتنفيذ برامج ومخططات تعيد هيكلة الفلاحة والزراعات.

وما يزكي هذا المنحى هو تقييمات السلطة النقدية والمندوبية السامية للتخطيط، حيث قرر بنك المغرب الإبقاء على نسبة الفائدة في حدود 3 % من أجل مواجهة التضخم الذي سيستمر، وبواقع جد مرتفع يفوق تقديرات الحكومة بثلاث نقط ونصف، أي 5.5 % بدل نسبة 2 % التي حددتها الحكومة[1]. وفي نفس المنحى، أكد المندوب السامي للتخطيط أن ارتفاع الأسعار سيستمر لمدة طويلة، وأن التضخم أضحى مشكلا بنيويا، وأن مصدره ليس خارجيا، بل هو داخلي بسبب قلة العرض، وأن رأس المشكلة تكمن في المخطط ألأخضر، الذي قاده رئيس الحكومة الحالي عزيز أخنوش حينما كان وزيرا للفلاحة في عدد من الحكومات المتعاقبة، وذلك بسبب توجهه إلى التسويق والتصدير، عوض تلبية الحاجيات المحلية[2].

من هنا تكون آراء الجهات المختصة في السياسة النقدية والتخطيط حاسمة في تحديد المسؤولية، وكذا في الفرز بين الذاتي والموضوعي في تفسير أسباب هذه الأزمة.

وعلى فرض تحميل جزء من المسؤولية إلى الحكومات السابقة، فإنها سوف تكون مسؤولية سياسية فقط، طالما أن المسؤولية العملية والتقنية على القطاعات المعنية مباشرة بهذا الغلاء كان يتحملها من يقودون الحكومة اليوم، لأن إعداد المخططات الفلاحية والمياه والغابات والصيد البحري والتنمية القروية والاقتصاد والمالية والتجارة والصناعة كانت محتكرة من قبل شخصيات تنتمي إلى الحزب الذي يقود الحكومة اليوم، وأن قطاع الفلاحة الذي يعتبر الأكثر صلة بالغلاء ظل تحت مسؤولية رئيس الحكومة الحالي نفسه لأزيد من 14 سنة قبل أن يرتقي إلى منصب رئاسة الحكومة ويُنصِّب الكاتب العام الذي كان يدير معه هذا المخطط وزيرا للفلاحة، كما أن المسؤول الأول عن المحروقات، ليس سوى صاحب أكبر شركة محروقات الذي يحتكر وحده حوالي 40 % من استيراد وتوزيع المواد الطاقية الذي ضغط من مواقعه الاقتصادية والحكومية من أجل منع عودة تشغيل شركة تكرير النفط «لاسامير»، ومن أجل تحرير أسعار المواد النفطية والمسؤول عن تسويق هذه المادة الحيوية التي ينعكس ارتفاع ثمنها على ارتفاع أسعار مختلف المواد، ذلك أنه هو نفسه الرجل الذي تلاحقه شبهات

(1) تصريح لوالي بنك المغرب للصحافة، بتاريخ: 19 دجنبر 2023.
(2) بلال التليدي، أزمة الغلاء في المغرب: هل هي مؤشرات غضب الدولة من الحكومة؟، موقع القدس العربي، بتاريخ: 30 مارس 2023.

تضارب المصالح، وينعت بالجمع بين الثروة والسلطة، وهو نفسه الذي يمتلك المنشأة المعنية الصادرة في حقها إدانة مجلس المنافسة بتهم المس بشروط المنافسة والتواطؤ حول الأسعار، وما نجم عن ذلك من ربح غير المشروع .

- **الفساد:**

لا تقتصر حالة الفساد بالمغرب على الهشاشة القانونية والمؤسساتية ولا تختزل في النقص في الضمانات القضائية التي تكون موضوع تقييم التقارير الدولية والوطنية وحسب، ولكنها بالأساس تنعكس في وقائع فعلية وملفات موضوع تتبع قانوني وتحقيق قضائي، ومن ذلك ما يلي:

- تضارب المصالح خاصة بالنسبة لشخصيات سياسية بعضها في الحكومة وأغلبها في الجماعات الترابية، ومنها ملف رئيس الحكومة نفسه الذي تلاحقه شبهات تضارب المصالح بوصفه رئيس للحكومة وأكبر المستثمرين في المجالات التي تقع تحت مسؤوليته أو إشرافه؛ من قبيل التجارة في المحروقات والغاز واحتكار تزويد الطائرات بالوقود والمستشفيات بالأوكسيجين المستعمل في الإنعاش الطبي، إلى جانب ما تداولته وسائل الإعلام عن صفقة ضخمة تقدر بـ 15 مليار درهم آلت لـ «شركة أكوا» المالكة لشركتي «أفريقيا غاز» و«كرين أوف إفريقيا» المملوكة لعزيز أخنوش رئيس الحكومة وعثمان بن جلون على التوالي بالتعاون مع «الشركة الإسبانية أكسيونا»، وذلك من اجل إحداث محطة تحلية مياه البحر بالعاصمة الاقتصادية للمملكة بطاقة إنتاجية تصل إلى 548 ألف متر مكعب يوميا، وتتطلب استثمارا بقيمة 800 مليون أورو، وسط حديث إعلامي عن انسحاب منافسين أكثر خبرة وتجربة واتهامات بتضارب المصالح.

- قرار مجلس المنافسة وهو يمثل شرطة اقتصادية تعنى بحماية المنافسة ومحاربة الاحتكار والتركيز الاقتصادي، والذي انتهى إلى إدانة الفاعلين الاقتصاديين بالمنسوب إليهم والدخول معهم في تسوية ودية، لما اقترفوه يدفعون بموجبها حوالي مليار و800 ألف درهم عوض 3 مليارات درهم التي سبق أن حكم به نفس المجلس قبل أن يتم عزل رئيسه السابق، وذلك في مقابل ما ثبته تقرير اللجنة البرلمانية من ثبوت أرباح غير أخلاقية ناتجة عن خرق قواعد المنافسة والتواطؤ على الأسعار بما يقدر بـ 17 مليار درهم.

- تصاعد ملفات المسؤولين السياسيين المتابعين على خلفية جرائم المالية وجنائية تتعلق بتبديد أموال عمومية والفساد وتضارب المصالح وإسناد الصفقات والسندات خارج قواعد المنافسة

.ويبلغ عدد البرلمانيين بمجلس النواب المتابعين أمام القضـاء 27 عضـوا بمجلس النواب الحالي، تم إصدار أحكام قضائية في حقهم، أو متابعون قضائيا أو في طور التحقيق، 6 منهم ينتمون لحزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقود الأغلبية الحكومية و 5 أعضـاء من حزب الأصـالة والمعاصرة، و 4 أعضـاء من حزب الاتحاد الدسـتوري و 3 أعضـاء من حزب الحركة الشـعبية و 3 أعضاء من حزب الاستقلال و 3 أعضاء من حزب الاتحاد الاشتراكي، وعضوين من حزب التقدم والاشتراكية، وعضـو واحد من حـزب الحركة الديمقراطيـة الاجتماعية[1]. ويتابع بعض هـؤلاء البرلمانيين في حالة اعتقال، وثلاثة منهم تم تجريدهم -بموجب ثلاث قرارات صادرة عن المحكمة الدستورية في تواريخ متقاربةمن عضوية البرلمان والإعلان عن إجراء انتخابات جزئية لشغل المقاعد الشاغرة[2].

- ملف الاتجار الدولي في المخدرات الذي يتابع فيه قادة حزبيون ومنتخبون ورجال أعمال ومسؤولين عن أندية رياضية كبيرة، والذي ما زال يكشف عن مفاجآت بخصوص وزن المتابعين ومواقع نفوذهم في عوالم السياسـة والرياضة والفن وجسـامة التهم التي تصل إلى الاتجار الدولي في المخدرات وتبييض الأموال واقتراف أعمال تحكمية غايتها الإضرار بالحريات الشخصية والابتزاز، قد يكيف قانونـا فـي إطـار جرائم الاتجار بالبشـر، ويتابع في هذا الملف 25 شخصـا، ضـمنهم البرلماني السـابق «بلقاسـم مير» عن حزب الأصـالة والمعاصـرة، إلى جانب رجال أعمال، ومصـممة أزياء، ومسيري شركات، وتجار، وموثق، وعناصر أمنية، ومنتمين إلى سلك الوظيفة العمومية[3].

- **زلزال الحوز:**

فـي الثامـن مـن شـتنبر 2023، ضـرب المغـرب زلـزال بقـوة 7 درجـات علـى سـلم ريختـر، بمنطقـة الحـوز فـي بـؤرة تبعـد عـن مدينـة مراكش بحوالـي 70 كلـم، وشـعر بـه المغاربـة فـي المـدن وأدى إلـى مصـرع 2946 شخصـا، فيمـا وصـل عـدد الجرحـى إلـى 5674 شخصـا. ولمواجهة هذه التداعيات عقد الملك ثلاث جلسـات عمل بتاريخ 9 و14 و20 شـتنبر، نتج عنها اعتماد برنامجين، الأول استعجالي والثاني مندمج ومتوسط المدى.

وقد خصص البرنامج الاستعجالي لتنفيذ مبادرات فورية للإيواء المؤقت في عين المكان وفي بنيات مقاومة للبرد والاضـطرابات الجوية، أو في فضـاءات اسـتقبال مهيأة وتتوفر على المرافق الضرورية.

(1) موقع بديل، بتاريخ: 9 يناير 2024 .
(2) المحكمة الدستورية، القرار رقم 219-23 والقرار 24-221 والقرار 24-222.
(3) موقع هسبريس، الجمعة 22 دجنبر 2023.

وتقديم تعويضـات استعجالية بقيمة 30 ألف درهم للأسـر المعنية، وكذا تخصيص دعم مالي بقيمة 140 ألـف درهـم لإعادة بناء المسـاكن المنهارة كليا، و 80 ألف درهم لإعادة تأهيل المسـاكن المنهارة جزئيا.

أما البرنامج المندمج فيمتد على مدى 5 سـنوات وبغلاف مالي يصل إلى 120 مليار درهم لفائدة 4.2 مليون نسـمة، ويهدف إلـى إعادة البناء والتأهيل العـام وإعادة إعمار المناطق المتضـررة وتأهيل البنية التحتية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتسريع امتصاص العجز الاجتماعي، في احترام للبعد البيئي والتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش كل منطقة.

وقد عكفت الحكومة على تنفيذ التعليمات الملكية والبرامج المعتمدة وشكلت لهذا الغرض لجنة بين وزارية تضم الوزارات المعنية، غير أنه سجل تأخر ملحوظ لزيارة رئيس وأعضاء الحكومة إلى المناطق المتضررة، وبدا على تدخلها الارتباك، مما أسهم في عدد من الاختلالات سواء في إحصاء المتضررين أو في تقديم خدمات الإيواء والتغذية والاستشـفاء، وهو ما تسـبب في احتجاجات متتالية لبعض الأسر المتضررة.

وعلى هامش هذه الأزمة، شـهدت علاقة المغرب مع فرنسا تدهورا ملحوظا على إثر عدم استجابة المغرب لطلب فرنسـا على وجه الخصـوص من أجل المسـاهمة في جهود الإنقاذ، على خلفية الأزمة الصامتة بين البلدين على خلفية ما يعتبره المغرب غموضا في الموقف من قضية وحدته الترابية، مما حدا بالرئيس الفرنسي إلى التوجه مباشرة لمخاطبة الشعب المغربي في صيغة من الاحتجاج والشكوى من استغناء السلطات العمومية عن المساعدة الفرنسية.

- **إضرابات التعليم:**

شـهد قطاع التعليم احتجاجات غير مسـبوقة تقودها تنسيقيات منشقة عن النقابات وتخوض أطول إضراب شهده التعليم منذ 1979.

هـذه الإضـرابات التي يتجاوب معها رجال ونسـاء التعليم بنسـب عالية، وذلك علـى خلفية اعتماد الحكومة لنظام أساسـي لقطاع التربية الوطنية اعتبره المحتجون متراجعا عن المكتسـبات وغير ملبي للمطالـب والانتظارات رغم المدة الطويلة التي اسـتغرقتها الحوارات مـع النقابات التابعة للحكومة[1].

(1) نقابة الاتحاد المغربي للشغل القريبة من الباطرونا ونقابة الاتحاد العام للشغالين القريب من الحزب الثالث في الحكومة، ونقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونقابة الفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذا الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي (منشقة عن الاتحاد المغربي للشغل).

ويؤاخذ رجال التعليم على نظامهم الأساسي الجديد كونه لا يقدم أي حلول للمشاكل العالقة، وخاصة تحسين وضعيتهم المادية والمهنية، إلى جانب تجريدهم من الاستقلالية البيداغوجية في مواجهة الإداريين والزيادة في الأعباء والمهام وساعات عمل إضافية، فضلا عن لائحة العقوبات الجديدة التي جاء بها بما يكرس المنظور الضبطي والتحكمي اتجاه المدرسة.

لقد أظهر الانخراط الواسع في الاحتجاجات من طرف رجال ونساء التعليم حجم السخط والغضب اتجاه خطاب إصلاح التعليم بمخططاته الاستعجالية ورؤاه الاستراتيجية وقانون الإطار الذي تم الترويج له بكونه قانونا ملزما للحكومات المتعاقبة وغير خاضع للزمن الحكومي المؤقت، كما عكس مستوى خيبة الأمل في الأحزاب المشاركة في الحكومة والنقابات الموالية لها، خاصة التي لم تف بوعدها الانتخابية بزيادة 2500 درهم في أجور الأساتذة.

وعلى إثر النتائج التي أفضت إليها حوارات طويلة دامت سنتين دون نتيجة مرضية ماديا ومهنيا ودون أن تقدم حلولا للمشاكل العالقة التي كانت موضوع اتفاقات ووعود سابقة من قبيل إنهاء التعاقد في التشغيل وحل الإشكالات المتوارثة في الترقية وإنصاف بعض الفئات المتضررة من أنظمة أساسية سابقة.

ولمواجهة هذه الإضرابات القوية، عملت الحكومة على إعلان تجميدها للنظام الأساسي موضوع الاحتجاجات والشروع في جولة جديدة من الحوارات تم فيها إقرار زيادة صافية في أجور الأساتذة بمبلغ 1500 درهم، ومراجعة القضايا التي جاءت مستفزة في النظام الأساسي للتعليم، خاصة في موضوع تنظيم مهام الأستاذ ولائحة العقوبات، وكذا ما يتعلق «بالتعاقد» وتوحيد جميع موظفي الوزارة في نظام موحد بوصفهم موظفين عوض «موارد بشرية»، وذلك في «نظام أساسي واحد وموحّد» أي يجمع كل الفئات ويساوي بينهم في الحقوق والواجبات.

ورغم كل هذه الإيجابيات، فإن الأساتذة ما زالوا مُصرّين على مطالبهم في الكرامة وفي تحسين وضعيتهم المادية التي يقولون إنها الأدنى أجرا من بين نظرائهم على مستوى العالم العربي، ويواصلون مطالبهم بإنهاء كلي لجميع آثار التعاقد في القانون وفي الواقع، كما يؤكدون على مطالب بضرورة إنصاف جميع الفئات المتضررة وإرجاع الموقوفين مؤقتا عن العمل بسبب نضالهم واستعادة المبالغ المقتطعة من رواتبهم بحجة الأجر مقابل العمل كشرط للعودة إلى الأقسام، غير أن هذا الموقف لم

يعد يحظى بإجماع بعد إعلان بعض التنسيقيات عن تعليق الإضراب[1].

وقد وصل صدى هذا التفاعل إلى البرلمان، حيث تم التعبير عن مطالبة وزير التربية الوطنية بالاستقالة وتمت مساءلة الحكومة عن قدرتها وكفاءتها في تجاوز هذه الأزمة وإنقاذ الموسم الدراسي بعد ثلاثة أشهر من الشلل التام[2] .

- **مناهضة التطبيع:**

إلى غاية السابع من أكتوبر 2023، كان المغرب ساحة متقدمة للتطبيع وفضاء لتعالي الأصوات المدافعة عن الكيان الصهيوني بكل قواميس تبرير التطبيع المتعارف عليه بين المطبعين العرب، مضاف إليه مسوغات محلية تتعلق بالاعتراف بالقضية الوطنية على إثر التوقيع الثلاثي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، في دجنبر 2020، وما تلا ذلك من اتفاقيات ثنائية همت مختلف المجالات الحيوية الأمنية والعسكرية والتجارية والسياحية وغيرها.

غير أن تباطؤ الولايات المتحدة الأمريكية في تنزيل استحقاقات هذا الاتفاق الثلاثي ومنها فتح قنصلية في مدينة الداخلة، وإعلان الكيان الصهيوني تأييده لمغربية الصحراء إلى جانب بعض التصريحات والممارسات المستفزة؛ جعل الخطاب التطبيعي الرسمي يتململ ويعبر عن غضبه بشكل علني في شكل صراع أجنحة داخل أوساط المطبعين أنفسهم، حيث بدأ نقاش الجدوى والمنفعة من هذا التطبيع وارتفعت الأصوات باللوم وتحميل المسؤولية بين أنصار الاقتصار على التطبيع الأمني والعسكري[3]، وبين مؤيدي التطبيع التجاري والسياحي الذين يجاهرون بموقفهم في كل الظروف ومهم[4]، لكن هذا المشهد برمته سيصل إلى مأزق حقيقي في ضوء الملحمة التي سطرتها المقاومة الفلسطينية حينما أقدمت يوم السابع من أكتوبر 2023 على تعرية الكيان الصهيوني والكشف عن طبيعته الإجرامية بوصفه كان يخفي أجندات التهجير القسري والإبادة الجماعية وإحلال استحقاقات صفقة القرن محل «حل الدولتين» .

(1) بلاغين صادرين بشكل منفصل عن تنسيقية التعليم الثانوي التأهيلي والتنسيق الموحد في منتصف شهر يناير 2024.
(2) كلمة للنائبة البرلمانية مليكة الزخنيني بمجلس النواب، عن فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في جلسة الاثنين 8 يناير2024.
(3) شامة درشول مسؤولة التواصل بمكتب الاتصال الصهيوني بالرباط في خرجة إعلامية بموقع بديل، بتاريخ: 10 أكتوبر2023.
(4) أحمد الشرعي مالك جريدة الأحداث المغربية الذي خرجت المدونة مايسة سلامة الناجي في الدفاع عنه في موقع بديل، بتاريخ: 7 نونبر 2023.

لقد أصبح المطبعون في المغرب في وضع حرج بعد أن بادر عرابوهم إلى إعلان التضامن العلني مع الكيان الصهيوني، حيث نشر رجل الأعمال أحمد الشرعي مقالا بعنوان «كلنا إسرائيليون» في صحيفة صهيونية، وأعلن الكاتب الطاهر بن جلون في مقال له نشر بجريدة «لوبوان» الفرنسية بتاريخ 13 أكتوبر 2023 أن «ما قامت به حماس لا يمكن أن تقوم به حتى الحيوانات»[1].

إن ما تشهده فلسطين من مجازر وتدمير ممنهج وإبادة جماعية للأطفال والنساء والشيوخ من جهة، وما يبديه الفلسطينيون من صمود ومقاومة وإصرار على الدفاع عن وطنهم والتحرر من الاحتلال لم تقتصر آثاره على الداخل الفلسطيني، وإنما أعادت الأمل إلى عموم الأمة والإنسانية جمعاء، حيث مشهد التضامن الشعبي السياسي وحجم الإدانة لآلة الحرب الصهيونية وحاضنتها السياسية في العواصم الغربية في أمريكا وأوروبا.

لقد أسهم هذا الوضع في إطلاق حراك شعبي مغربي يضع إلغاء التطبيع وإغلاق مكتب الاتصال الصهيوني بالرباط في صدارة مطالبه، حيث تشهد المدن المغربية وقفات احتجاجية شبه يومية وتظاهرات أسبوعية وطنية وجهوية تتنافس في تنظيمها والدعوة إليها هيئتان؛ الأولى تحت اسم مجموعة العمل من أجل فلسطين وتضم إسلاميين وقوميين ويساريين، والهيئة الثانية تحت اسم الجبهة الشعبية من أجل فلسطين ومناهضة التطبيع وتضم إسلاميين ويساريين جذريين، وكلاهما يلقى تجاوبا شعبيا كبيرا ويحظيان بتأييد جماهيري واسع يعكسه حجم الحضور في المظاهرات وعدد التوقيعات على العرائض المطالبة بإلغاء التطبيع[2].

وقد تم تنظيم العديد من الفعاليات منها ثلاث مسيرات وطنية بالرباط ومسيرات جهوية متعددة ومتكررة بكل من البيضاء وطنجة وفاس ووقفات أسبوعية في عشرات المدن مغربية .

وما ميز هذا الحراك الداعم للقضية الفلسطينية والمندد بالعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني هو تعامل السلطة معه إما بالترخيص أو بغض الطرف، ماعدا في حالتين؛ تتعلق الأولى بمنع مسيرة جهوية كان مقررا أن تشهدها مدينة أكادير التي يسيرها مجلسها الجماعي رئيس الحكومة ويتولى منصب الوالي فيها وزير التربية والتعليم السابق المعروف بدفاعه عن التطبيع.

(1) وائل بورشاشن، موقع هسبريس: الطاهر بنجلون: إسرائيل تنال مباركة أمريكية وأوروبية في اقتراف الإبادة الجماعية، بتاريخ:19 أكتوبر 2023.

(2) عريضة شعبية بمبادرة كن مجموعة العمل من أجل فلسطين أسندت وكالتها للنقيب عبد الرحمان بن عمر وشخصيات من انتماءات مختلفة، موقع هسبريس، نشر بتاريخ: 19 يناير 2024.

كما كان لافتا أيضا الموقف غير المنتظر القاضي بمنع لجنة العريضة الشعبية المطالبة بإلغاء التطبيع من إيداع العريضة لدى رئاسة الحكومة ورفض تسلمها، وهي العريضة التي تم إعدادها وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون[1]، ووصل عدد الموقعين عليها إلى ما يزيد عن عشرة آلاف مواطن متجاوزة العدد المطلوب قانونيا والمحددة في 4000 توقيع. وقد بررت الحكومة على لسان الناطق باسمها هذا الموقف باعتبارات تقنية تتمثل في أن المعنيين لم يتوجهوا إلى رئاسة لجنة فحص العرائض التي يرأسها الناطق الرسمي نفسه باعتباره وزيرا منتدبا مكلفا بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني وبصفته رئيسا للجنة الإدارية المتخصصة[2].

والخلاصة هي أن الطوارئ والأزمات هي التي هيمنت على الأداء السياسي العام، خاصة على مستوى الحكومة التي لا تخرج من أزمة إلا للدخول في أخرى؛ من الغلاء إلى الزلزال ومن الاحتجاجات المناهضة التطبيع في ضوء العدوان على غزة إلى أزمة إضرابات التعليم وتعطيل الموسم الدراسي لما يزيد عن ثلاثة أشهر، ومن إضرابات الأساتذة إلى ملفات الفساد التي كشفت عن نوع النخبة التي حملتها انتخابات الثامن من شتنبر 2021 إلى المجالس والمؤسسات المنتخبة، حيث ظلت في كل هذه الملفات سمات العجز والفشل والفساد هي العنوان الرئيسي للحالة السياسية بالمغرب.

هذه الوضعية جعلت تحليلات المراقبين وتوصيفاتهم تلتقي حول خلاصة أساسية بعنوان مشترك هو أن 2023 هي السنة التي تكرس فيها العجز الحكومي وتفاقم فيها فشل الكفاءات التي تدبر الشأن العام، وأضحى الجمود هو عنوان حالة المغرب سواء من جهة المبادرات السياسية أو من جهة القرارات والسياسات العمومية المتفاعلة من الانتظارات السياسية، حيث ظلت التقييمات السلبية والانخفاض والتراجع في المؤشرات هي المهيمنة على الخطاب السياسي لمختلف الفاعلين والمراقبين والباحثين على حد سواء.

ج- الحالة السياسية في أداء المؤسسة الحزبية:

الحالة الحزبية هي جزء من الحالة الديمقراطية بالمغرب، وهي نفسها الحالة التي تم تسجيلها في السنوات المنصرمة، فأحزاب الأغلبية الحكومية مشغولة بانسجام تحالفاتها واحتواء الخرجات

(1) ظهير شريف رقم 1-16-107 صادر في 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-44 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.
(2) تصريح عقب انعقاد المجلس الحكومي، نقلته مختلف المواقع الإلكترونية بتاريخ: 10 يناير 2024 .

الإعلامية للغاضبين من كوادرها[1]، ومواقفها متماهية مع ما تصدره الحكومة من قرارات وتصريحات، وأطرها مستغرقون في تدبير المؤسسات في الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية الجهوية والإقليمية والمحلية.

وبينما يتواصل التراشق الحزبي بين الحزبين الغريمين؛ حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقود الحكومة وحزب العدالة والتنمية الذي يتموقع في المعارضة، حول المسؤولية عن هذه الأزمات، فإن هناك ملامح وضع حزبي جديد آخذ في التبلور دون أن تتضح خلفياته ومراميه بعد.

وفي هذا السياق ظهرت بوادر تحالف حزبي بين الاتحاد الاشتراكي وحزم التقدم والاشتراكية من غير مقدمات ولا نقاشات ممهدة لذلك وبدون تبادل للاعتذار على ما بدر من كل منهما من اتهامات خاصة بين الأمينين العامين للحزبين؛ اللذين لا تجمع بينهما سوى تجاوز العدد المحدد للولايات على رأس الأمانة العامة لكل حزب حسب قانون الأحزاب والقوانين الأساسية والداخلية للأحزاب السياسية بالمغرب.

وقد تم تفسير هذا الحدث الحزبي غير المنتظر رغم وحدة المرجعية الإيديولوجية والاشتراكية للحزبين ضمن ما يلي:

- **الاتجاه الأول:** يرى فيه استعدادا لما بعد حكومة رجال الأعمال على إثر سقوط الرهان الاقتصادي الذي تم على حساب الخيار الديمقراطي، اعتبارا لكون مكونات هذا التحالف هي الأنسب لحمل شعار الدولة الاجتماعية والمرافعة على أدبياته لكونه يشكل رهان المرحلة للولوج إلى نادي الاقتصادات الصاعدة كما يتوقعه النموذج التنموي الجديد.
- **الاتجاه الثاني:** ينظر إليه باعتباره حدثا حزبيا من غير رهانات سياسية سوى قطع الطريق على أي ترميم محتمل للتحالف الذي كان يجمع بين المعتدلين الإسلاميين والشيوعيين إبان حكومة الحراك الديمقراطي الذي شهده المغرب بعد 2011.
- **الاتجاه الثالث:** يرى أن الأمر لا يخرج عن السلوك المعتاد للكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر، والذي يقضي نصف ولاية في معارضة الحكومة في انتظار الالتحاق قبل أن ينقلب في النصف الثاني إلى خيار التهديد والتصعيد لتحقيق المرامي ذاتها كما فعل مع حكومة عباس الفاسي.

(1) حالة تجميد عضوية هشام المهاجري عضو مجلس النواب عن حزب الأصالة والمعاصرة.

وفي هذا السـياق تفهم مبادرته قبل سـنة بتسمية فريق حزبه بالمعارضة الاتحادية للتذكير بمرحلة السـتينات والسبعينات إعلانه عن استعداده للتحضير لملتمس رقابة من أجل إسقاط الحكومة، خاصة في هذه الظروف الموسومة بالهشاشة والتفكك على مستوى الأغلبية الحكومية .

طبعـا هنالـك ملحظ نقدي هام يمكن أن يضـعف تماسـك وجهـة النظر هاته، ويتعلـق الأمر بمدى إغفال حزب التقدم والاشتراكية لهذه المناورة من غريمه، لكن هذا الاعتراض يمكن أن يزول في ضوء حاجة شـيوعيي المغرب إلى المسـافة الضـرورية التي تجنبهم تبعات ومصـير حلفائهـم القدامى في حزب العدالة والتنمية بعد الضـربة التي تعرضـوا لها في الثامن من شـتنبر 2021، وكذا إلى قدر من التمايز معهم في ضوء الخطاب الجديد للإسلاميين حول المرجعية والقيم والأسرة، وأخيرا فإن مقابل المكاسـب الإيديولوجية والسياسـية التي يمكن أن يحققها الشيوعيين المغاربة باستعادة الغاضبين من تحالفهم ومواقفهم السـابقة واحتواء الضـغوط الموجهة إليهم بسـبب قربهم من الإسلاميين ومواقفهم المشتركة في مواجهة التحكم، كل ذلك يستحق دفع الثمن وغض الطرف عن مسلكيات ومناورات وحتى طموحـات غريمهم القديم وحليفهم الجديد، لاسـيما وأن الحـزب معني بالبحث عن خلف قيادي يمكن أن يملأ مكانة أمينه العام الحالي عبد الإله بنكيران الذي لم يجد بُدّا من الاسـتمرار على رأس الأمانة العامة للحزب رغم الإكراهات القانونية والحرج الأخلاقي .

من جهة أخرى، يسـتعد حزب الأصـالة والمعاصـرة المرتب في الصـف الثاني في الحكومة لعقد مؤتمره الوطني خلال شـهر فبراير 2024، وهي مناسـبة يتجدد فيها الصـراع بين الأجنحة المختلفة داخل الحزب، وهذه المرة سـيحتدم الصـراع على خلفية المتابعات الجنائية التي تلاحق عددا كبير من قادته ورموزه ومنتخبيه في البرلمان والجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، يجري الحديث في الأوسـاط السياسـية على رحيل محتمل للأمين العام الحالي الذي يشغل منصب وزير العدل على خلفية خرجاته الإعلامية المثيرة للجدل، والتي تتسبب في أزمات سياسية تضر بصورة الحزب وتمس مصداقية العمل الحزبي والسياسي، إلى جانب أحاديث عن تحميله المسـؤولية السياسـية والمعنوية عن الجرائم التي يتابع فيها قادة ورموزا من حزبه وبعضـهم كانوا من موكليه بصفته المهنية كمحام.

أمـا حـزب العدالـة والتنمية، فقد كان خلال هذه السـنة في قلب سـجال سياسـي كبيـر على إثر

صـدور بيان مـن الديوان الملكي[1] عبر فيه عن رفضـه لموقف حزب «العدالـة والتنمية» من التطبيع، واعتبر تدخل الحزب في السياسة الخارجية للمغرب أمرا مرفوضا.

وانتقد الديوان الملكي موقف الحزب الذي «استهجن فيه المواقف الأخيرة لوزير الخارجية الذي يبدو فيها وكأنه يدافع عن الكيان الصهيوني في بعض اللقاءات الإفريقية والأوروبية، في الوقت الذي يواصل فيه الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الإجرامي على إخواننا الفلسطينيين».

وانتقد الديوان الملكي ما اعتبره «تجاوزات غير مسؤولة ومغالطات خطيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين المملكة المغربية ودولة إسرائيل، وربطها بآخر التطورات التي تعرفها الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وأضـاف أن «موقف المغرب من القضـية الفلسـطينية لا رجعة فيه، وهي تعد من أولويات السياسة الخارجيـة لجلالة الملك الذي وضـعها في مرتبة قضـية الوحدة الترابيـة للمملكة، وهو موقف مبدئي ثابت للمغرب لا يخضع للمزايدات السياسية أو للحملات الانتخابية الضيقة».

كما أكد البيان أن «السياسـة الخارجية للمملكة هي من اختصـاص جلالة الملك، بحكم الدسـتور ويدبرها بناء على الثوابت الوطنية والمصالح العليا للبلاد، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية»[2].

وفي تفاعله مع بلاغ الديوان الملكي، أصدرت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بلاغا يوم الثلاثاء 14 مارس 2023، أكدت فيه «أن الحزب لا يجد أي حرج في تقبل ما يصدر عن جلالته من الملاحظات والتنبيهات، انطلاقا من المعطيات المتوفرة لديه، وباعتباره رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها»، لكنها في المقابل نفت بشكل مطلق «كل ما يمكن أن يفهم من بلاغها المذكور أنه تدخل في الاختصاصات الدستورية لجلالة الملك وأدواره الإستراتيجية، معلنة عن تجديـد اعتزازها الكبير بموقـف جلالة الملك، أمير المؤمنين ورئيس لجنـة القدس، المبدئي والثابت اتجاه القضـية الفلسـطينية وتأكيده المتواصـل على أنها في مرتبة قضـية الوحدة الترابية للمملكة». وأضافت «أن ممارسات الحزب ومواقفه وبلاغاته مقيدة بما يخوله الدستور لأي حزب سياسي من كون الأحزاب تؤسـس وتُمارس أنشـطتها بحرية في نطاق احترام الدسـتور والقانون، وفي إطار حرية الرأي والتعبير المكفولة بكل أشكالها بمقتضى الدستور»، كما أوضحت أن موقفها إنما يندرج في إطار «القيام بالواجب الحزبي والوطني في احترام تام للمؤسسـات الدسـتورية ومراعاة للمصـالح الوطنية العليا»،

(1) بلاغ الديوان الملكي، منشور في مختلف الصحف والمواقع الإلكترونية، بتاريخ: 13 مارس 2023.
(2) نفسه.

نافيا بشكل قاطع «علاقة ذلك بأي أجندة حزبية داخلية أو انتخابية ولا بأي مغالطات أو مزايدات سياسوية أو أي ابتزاز»، وأن هذا البلاغ «لا يخرج عن مواقف الحزب الثابتة والمتواترة في دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ورفض التطبيع، وهو ما يعبر عنه الحزب باستمرار وفي كل مناسبة عبر مؤسسات الحزب وهيئاته، وفي إطار الإجماع الوطني، وأنه بلاغ يأتي في سياق تفاعل الحزب المباشر مع تصريحات السيد وزير الشؤون الخارجية، باعتباره عضوا في الحكومة، يخضع كباقي زملائه في الحكومة، للنقد والمراقبة على أساس البرنامج الحكومي، الذي يتضمن الخطوط الرئيسية للعمل الحكومي في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية».

وختم البلاغ بالتأكيد على أن الحزب سيواصل، «أداء مهامه والقيام بواجباته كما يضمن ذلك الدستور والقانون، وسيظل مصطفا كما كان دائما خلف جلالة الملك حفظه الله للدفاع عن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية والمصالح العليا لوطننا في ظل الثوابت الدستورية الجامعة، ومنخرطا بإخلاص ووفاء في الدفاع جهد المستطاع عن قضايا الأمة والوطن والمواطنين بمسؤولية وتجرد وصدق وأمانة»[1].

من جهة أخرى، حدد الحزب موعدا لعقد مؤتمره الوطني التاسع بين أبريل وماي من عام 2025 وانتخب لهذا الغرض الدكتور إدريس الأزمي الذي يشغل رئاسة مجلسه الوطني رئيسا للجنة التحضيرية للمؤتمر التي تتكون من 24 عضوا لا تتضمن أي من الرموز البارزة التي قادت المرحلة السابقة.

وقد عاد النقاش من جديد حول طبيعة المؤتمر ورهاناته، وكذا حول المسؤولية عما جرى إثر السقوط أو الإسقاط الانتخابي المدوي يوم الثامن من شتنبر 2021، وما إذا كان ذلك يرجع إلى أسباب ذاتية ومواقف متخاذلة في ملفات التراجع في العربية، تقنين القنب الهندي «الكيف» والتوقيع عن اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني، أم أن ذلك هو نتيجة قرار استراتيجي استغلت فيه السلطوية السياق وحالة الانقسام الحزبي لتعلن إغلاق قوس مشاركة الإسلاميين في الحكم والتحاق المغرب بدول الخريف العربي فيما كان يسمى بالاستثناء المغربي.

ولا يظهر أن هذا الإشكال قريب من الحل في ظل تبيان وجهات النظر بين الإصرار على رفض أي رجوع إلى تقييم الماضي الذي قد يعود بالحزب إلى جراحات ومواقف مؤلمة، واستمرار تواري رموز

(1) بلاغ صادر عن الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، نشر بالموقع الإلكتروني للحزب، بتاريخ: 14 مارس 2023.

وقيادات الحزب السابقين إلى الخلف وإحجامهم عن الفعل السياسي والحزبي المباشر.

مـن جهة أخرى، يواصـل حزب الاسـتقلال المكون الثالـث للتحالف الحكومي تأجيـل عقد مؤتمره الوطنـي الـذي كان من المفروض أن يعقد صـيف 2022، قبل أن تفرض الخلافات حول تعديلات على النظام الأساسي للحزب تأجيله إلى منتصف 2023، وإعلان تأجيل ثان إلى شهر أبريل أو ماي من سنة 2024 حسب تصريحات منسوبة إلى الأمين العام أمام الفريق البرلماني للحزب .

وتأتـي هـذه التأجيـلات على خلفية الصـراع بين جناح نزار بركـة الأمين العام وجنـاح حمدي ولد الرشيد حول التعديلات على النظام الأساسي بعد تمريرها في اللجنة التنفيذية للحزب وسط اعتراض برلمانيين من الحزب نفسه[1].

في باقي المشـهد نظم الحزب الاشـتراكي الموحد المحسـوب على اليسـار الجذري والذي تم فيه احترام التناوب الديمقراطي برحيل السـيدة نبيلة منيب التي قضـت ولايتين كأمينة عامة للحزب وتولى الدكتور جمال العسري[2] مهمة الأمين العام الجديد لهذا الحزب.

د- الحالة السياسية في أداء الحركات الإسلامية

خلال 2023، واصلت الحركة الإسلامية أداءها المعتاد، حيث هيمنت الرهانات الداخلية والتنظيمية مع حضـور لافت في الاحتجاجات الاجتماعية، بالنسـبة لجماعة العدل والإحسـان، وقضـايا التدافع حول الأسـرة والقيم بالنسبة لحركة التوحيد والإصلاح، والانخراط التنافسي في قضايا دعم فلسطين ومناهضة التطبيع والمشاركة في أعمال الإنقاذ وإغاثة متضرري زلزال الحوز.

1 - حركة التوحيد والإصلاح

عقـدت حركـة التوحيد والإصـلاح دورتيـن لمجلس شـوراها، الأولى التأمت فـي 14 ماي 2023، تمحـورت أشـغالها حول موضـوع «التجديـد الفكري عند حركـة التوحيد والإصـلاح وتحديات الهوية والقيم». والدورة الثانية انعقدت بتاريخ 4 فبراير 2023 للمصـادقة على برامجها السـنوية واسـتكمال اعتماد مخططها الاستراتيجي .

(1) موقع هسبريس، الخميس 26 أكتوبر 2023.
(2) وهو من مواليد 11 أكتوبر 1967 بأكادير، وحاصل على الدكتوراه في الأدب العربي سنة 2018، ويشغل أستاذا للتعليم الثانوي التأهيلي بطنجة.

وقد حضـرت حركة التوحيد والإصـلاح بفعالية في أعمال التضامن الشعبي في جهود إنفاذ وإغاثة متضرري زلزال الحوز .

وتميزت الحركة خلال هذه السـنة بالانخراط الواسـع في الحراك الشـعبي المناهض للعدوان على فلسـطين والمطالبة بإلغاء التطبيع ضمن الفعاليات التي تدعو إليها مجموعة العمل من أجل فلسطين؛ التي تضـم إسـلاميين وقوميين، ومنها مسـيرتين وطنيتين بالرباط ومسـيرات جهويـة بكل من طنجة وأكادير، إلى جانب وقفتين كل أربعاء وجمعة من كل أسبوع منذ انطلاق العدوان على الشعب الفلسطيني.

كما أصدرت الحركة مذكرة حول تعديل مدونة الأسرة قدمتها بين أيدي اللجنة المختصة التي عينها ملك البلاد، وعرضت خطوطها العامة على أنظار الرأي العام في ندوة صحفية بتاريخ 29 نونبر2023.

2 - جماعة العدل والإحسان

واصـلت جماعة العدل والإحسـان فعالياتهـا المعتادة وعقدت اجتماعات هيئاتهـا التنظيمية وتميز أداؤها خلال سـنة 2023 بالمشـاركة الفاعلة في الاحتجاجات التي خاضها رجال ونساء التعليم، وكان منتسـبو الجماعة في صـدارة القيـادات الميدانية لهـذه الاحتجاجات، مما جعل مسـؤولين حكوميين يوجهون اتهامات مبطنة إلى الجماعة بتأجيج الاحتجاجات[1].

كما حضـرت سـجل مراقبون حضـور الجماعة النوعي دون لافتات تحيل عليها في أعمال الإغاثة والتضامن لفائدة متضرري زلزال الحوز.

غير أن أبرز مساهمة لجماعة العدل والإحسان خلال سنة 2023، هو مشاركتها المكثفة في أعمال الدعم والنصـرة للقضية الفلسـطينية ومناهضة التطبيع ضمن الفعاليات التي تقودها إلى جانب بعض مكونات اليسار في جبهة دعم فلسطين ومناهضة التطبيع .

كما أحيت الجماعة من 16 إلى 31 دجنبر 2023 الذكرى السنوية 11 لرحيل مؤسسها الشيخ عبد السلام ياسين رحمه الله، بندوات فكرية في قضيتين رئيسيتين هما؛ القضية الفلسطينية: المنطلقات والمآلات في ضوء السياقات الجارية، ثم قضية الأسرة بعنوان؛ مؤسسة الأسرة والتماسك الاجتماعي: التحديات والرهانات[2].

(1) ردود فعل رئيس الحكومة أثناء رده على ممثل نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في جلسة للأسئلة حول السياسات العامة بمجلس المستشارين.
(2) بلاغ صادر عن مكتب الإرشاد بجماعة العدل والإحسان، نشر بالموقع الإلكتروني للجماعة، بتاريخ: 12 دجنبر 2023.

كما أصـدرت جماعة العدل والإحسـان مذكرة حول الأسـرة؛ خرجت عن عادتها في تناول مثل هذه القضايا من حيث عنايتها بالتفاصيل العلمية والفقهية، إلى جانب المواقف الكبرى والتحليلات العامة.

ثانيا- الحالة الاقتصادية والاجتماعية:

حسـب الخبير الاقتصـادي الدكتور نجيب اقصبي فإن نسبة نمو الناتج الداخلي للاقتصاد المغربي لم تتجاوز 2.5 % خلافا لوعود الحكومة في قانون المالية لسنة 2023 الذي توقعت فيه أن تصل نسبة النمو إلى 4 %، وخلافا لتوقعات تقرير النموذج التنموي الذي كان قد رفعها إلى سقف 7 % .

أما نسبة التضخم فقد وصلت إلى مستوى 10 % برسم نفس السنة، خلافا للتوقعات الرسمية التي كانت تتفاءل بانخفاض التضخم إلى حدود 2 % خلال سنة 2023.

وعلى المستوى الاجتماعي، فقد المغرب حوالي 300 ألف منصب شغل ما بين الثلث الأخير من سنة 2022 والثلث الأخير من سنة 2023، ليصل بذلك عدد العاطلين إلى مليون و625 ألف عاطل ووصلت نسبة البطالة إلى 13.5 % بتراجع نقطتين خلال سنة 2023 فقط، وهي نسبة وطنية لا تخف الفجوة الكبيـرة بيـن العالم القروي 38 % والعالم الحضـري 17 % بين الأجيال، حيث تصـل إلى 38 % في صفوف الشباب بين 15 و 24 سنة و 20 % في صفوف حملة الشهادات و 20 % في صفوف النساء.

وينتظر أن تتفاقم هذه الوضعية أمام تراكم الجفاف والخصاص الكبير في الموارد المالية والضغط الجبائـي واللجـوء المتزايـد إلى الديـون[1]، وهي ديون شـهدت ارتفاعا كبيرا ووصـلت إلى 129 مليار درهم، في وقت عملت الحكومة خلال سـنة 2023 على اقتراض ما لا يقل عن 129 مليار درهم لسـد حاجياتها التمويلية التي تقدر بحوالي 193 مليار درهم، ويؤذن مشروع قانون المالية الذي صادق عليه مجلس النواب مؤخرا للحكومة «في التمويل بالاقتراض واللجوء إلى كل أداة مالية أخرى وفق الشـروط المقـررة»[2]، وينص القانون المالي 2023 على اقتراض 69 مليار درهم من السـوق الداخلية عبر ديون متوسـطة وطويلة الأجل، كما ينص في ذات السـياق على اقتراض 60 مليار درهم بالعملة الصـعبة من الأسـواق المالية الخارجية. وبذلك فإن حجم القروض التي سـتلجأ إليها الحكومة هذا العام سـتزيد بـ

(1) محاضرة علمية لتحليل مشروع قانون المالية تم بثها بشكل مباشر ونشر ملخصها في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية، منها موقع أنفاس بريس، بتاريخ: 28 دجنبر 2023.
(2) الموقع الإلكتروني لجريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ: 22 يناير 2024 .

21 مليار درهم مقارنة مع قانون مالية 2022 الذي أذن للحكومة باقتراض 105 ملايير درهم[1].

وقررت الحكومة، ضمن مشروع القانون المالي لسنة 2023، أن تخصص 109 ملايير درهم لنفقات القروض برسم السنة القادمة، حيث ستبتلع فوائد وعمولات الدين العمومي حوالي 31 مليار درهم، فيما ستصل استهلاكات الدين العمومي المتوسط وطويل الأمد إلى أزيد من 78 مليار درهم.

وقد كشفت وزارة الاقتصاد والمالية، في آخر تقرير إحصائي أن إجمالي الدين الخارجي العمومي للمغرب بلغ خلال الفصل الأول من 2022 أزيد من 40 مليار دولار أي 388 مليار درهم، ليرتفع بذلك منسوب الدين الخارجي للبلاد منذ بداية الأزمة الوبائية بحوالي 4.5 مليار دولار، مقارنة مع ما كان عليه قبل 5 سنوات[2].

وقد سبق لمؤسسة «بلومبرغ» الأمريكية أن أعدت تقريرا لتصنيف الدول حسب درجة التهديد بعدم القدرة على سداد ديونها، وذلك بناء على أرقام صندوق النقد الدولي، ووفق هذا التقرير فقد احتل المغرب الرتبة 18 ضمن قائمة 50 دولة مهددة بالتخلف عن سداد ديونها سنة 2022، وحسب هذا التقرير حلت تونس في المرتبة الثالثة عالميا من حيث هذه المخاطر ومصر الخامسة والبحرين التاسعة.

ووفق التقرير، فإن المغرب دخل القائمة بناء على عدة معطيات، أولها نسبة عائدات السندات الحكومية من إجمالي الدين، والتي بلغت 7.3 في المائة، وخطر التخلف عن السداد لمدة 5 سنوات والذي بلغ 330 نقطة، ونسبة الفائدة المطالب بها من إجمالي الناتج المحلي وهي 2.4 في المائة [3].

وفي موضوع الفقر، قالت المندوبية السامية للتخطيط أن حوالي 3.2 ملايين مغربي تعرضوا للفقر بما رفع معدل الفقر من 3 % إلى 4.9 % بين 2021 و 2022، وأن هذا المعدل قفز في المدن من 1 % إلى 1.7 % ومن 6.8 % إلى 10.7 % في العالم القروي، وأن معدل الهشاشة الاقتصادية قفز من 10 % إلى 12.7 % سنة 2022، وهو ما جعل المغرب يفقد تسع سنوات من التقدم في مجال القضاء على الفقر والهشاشة، مقارنة مع سنة 2014[4].

(1) نفسه
(2) نفسه
(3) موقع الصحيفة، بتاريخ: 19 يوليوز 2022 .
(4) موقع العربي الجديد، بتاريخ: 22 ماي 2023.

ثالثا- الحالة الثقافية والفكرية بالمغرب:

رغم تراجع النقاش العمومي خاصة في وسائل الإعلام السمعية البصرية، فقد ظل الفضاء الرقمي هو الفضاء المفضل لتسجيل وتوثيق وقائع الحراك الثقافي والفكري بالمغرب.

وفي هذا الإطار، ظلت قضايا الجنس خارج إطار الزواج والشذوذ الجنسي والإجهاض وتجريم الزواج دون سن الأهلية ومنع التعدد والمجاهرة ببعض الممارسات في الفضاء العام باسم الحريات الفردية؛ هي القضايا الأكثر تداولا بين النخب وبعض التيارات الثقافية، مما أحدث فرزا واصطفافا في المواقف بين هذه النخب والتيارات .

وقد تجدد هذا الجدل بمناسبة إعلان عبد اللطيف وهبي وزير العدل عن قرب الانتهاء من إعداد مسودة جديدة لمجموعة القانون الجنائي ومدونة الأسرة اللذين سوف يتضمنان مكتسبات حقوقية في مجال حقوق الإنسان والحريات الفردية في تجاوز للثوابث الدستورية والمقتضيات القانونية والقيم الجامعة. هذه الإعلانات التي لقيت ردود فعل مجتمعية قوية نقلت الخلاف إلى مكونات الأغلبية الحكومية، حيث دفعت الناطق الرسمي باسم الحكومة إلى أخذ مسافة منها وإعلانه أن القوانين التي يخرجونها في الحكومة تكون مطابقة لقيم المغربة وأن حزبه يعد أيضا حزبا محافظا[1].

أمام هذا الخلاف وبعد خروج بعض العلماء المحسوبين على المؤسسة الرسمية، ومنهم الدكتور مصطفى بن حمزة الذي اتهم أصحاب هذه التصريحات بمحاولة فرض رأي بطرق ملتوية، وأن سبب انتقاد المدونة يرجع إلى كونها تتضمن حكم للذكر مثل حظ الأنثيين، وأن من يريد تصحيح هذا الحكم فهو لا يريد تصحيح المدونة وإنما في حقيقته يريد تصحيح القرآن نفسه[2].

كما دخل حزب العدالة والتنمية عبر خطاب لأمينه العام وبيان لقيادته السياسية على خط هذا الجدل المحتدم، رافضا أي مساس بالأسس الشرعية في القوانين المغربية أو في المضامين الشرعية الواردة في مدونة الأسرة.

أمام هذا الوضع، أعلن العاهل المغربي عن تشكيل لجنة للنظر في مراجعة مدونة الأسرة وتقديم مقترحات حول الاختلالات التي كشف عنها التطبيق القضائي للمدونة، على أن يتم إعداد مشروع قانون

(1) مصطفى بايتاس الوزير المنتدب المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة في لقاء إعلامي بمؤسسة الفقيه التطواني بسلا، بتاريخ: 23 فبراير 2023.
(2) الدكتور مصطفى بن حمزة عضو المجلس العلمي الأعلى في ندوة حول «مدونة الأسرة وأفق التعديل»، نظمت بشراكة بين مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية ومحكمة الاستئناف بوجدة، بتاريخ: 24 فبراير 2023.

بذلك يعرض لاحقا للمصادقة البرلمانية.

وقد اقتصـرت اللجنة في تركيبتها على مكونات السـلطة القضائية والنيابة العامة التي تشرف على مشاورات موسعة وتشرك كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى والسلطة الحكومية المكلفـة بالأسـرة، فـي تنزيل للعلماء من الموقـع والمكانة التي ظلوا يحتلونها فـي النظر في مثل هذه القضايا.

ولتخفيف هذا الاحتقان وعدم الرضا غير المعلن تم الاستدراك باعتماد جميع هذه المكونات ضمن لجنة موسـعة تسـاهم في إدارة المشـاورات وتنصـت إلى جميع الأطراف المعنية من جمعيات مجتمع مدني مختصـة، هيئات نيابية وباحثين وخبراء، قبل أن يتم التدارك مرة أخرى بإعلان الاسـتماع أيضـا إلى الأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات مهنية.

وقـد انطلقت الهيئة في عقد جلسـات الاسـتماع منذ الفاتح من نونبر2023 إلـى غاية 27 دجنبر، وعقدت أزيد من 100 جلسـة اسـتماع؛ اسـتعمت فيها لأزيد من 1000 جمعية و 12 مركز بحث و 8 هيئات، كما وضـعت عنوانا إلكترونيا لتلقي المسـاهمات المكتوبة من مختلف الباحثين والمهنيين ومن الهيئات التي لم تتمكن من المشـاركة في جلسـات الاستماع[1]. ومن القضايا الخلافية في هذا النقاش يمكن استعراض ما يلي:

- مرجعية المدونة بين الشـريعة الإسـلامية والمواثيق الدولية بين الإطار الشـرعي الذي يسـتكمل بأحكام الفقه المالكي والإطار المدني الذي يستكمل بالإطار التعاقدي؛
- مفهوم المساواة بين قيمة العدل وقيمة المماثلة، وبين التمايز والتمييز والاختلاف والتطابق؛
- مفهوم النوع بين الفطرة القائمة على الزوجية والطبيعة القائمة على النزعة الفردية؛
- ومـن القضـايا الخلافية فـي الزواج؛ مفهومه وأركانه وشـروطه وتوثيقه والزواج دون سـن الأهلية والزواج بالتعدد والزواج بغير المسـلم، وفي الطلاق والمسـؤولية في إيقاعه والمسؤولية في النفقة فيه ومصير العاجز عنها والحضانة وتحصين الحق فيها للمرأة حتى يعتبر زواجها؛
- قضـية الإرث ومراجعة أحكامه، خاصـة المتعلقة بالتعصـيب وحصر القضية وتلازم الحق الواجب

(1) تصريح لمولاي الحسن الدالي الوكيل العام للملك بمحكمة النقض رئيس النيابة العامة لموقع هسبريس، بتاريخ: 13 دجنبر 2023.

فيه وقضية مسكن الأسرة، خاصة بالنسبة لليتيمات والزوجة، وأخيرا إثبات النسب ومصير منقطع النسب بين المسؤولية الاجتماعية والآثار الشرعية.

وما يسجل بهذا الصدد هو تطابق مذكرات كل من حركة التوحيد والإصلاح وجماعة العدل والاحسان وحـزب العدالة والتنمية من جهة، وتطابق المضـامين بين مذكرات بعض الجمعيات النسـائية ومذكرة المجلس الوطنـي الحقوق الإنسـان من خلال تقديم مطالب تتصـادم مع أحكام الشـريعة الإسـلامية والثوابت الدسـتورية وتطالب بالمسـاواة المطلقة بين المرأة والرجل، خاصـة في موضـوع الولاية على الأبنـاء والنفقة والحضـانة وفي موضـوع الإرث، بما في ذلك الآية الكريمة «للذكـر مثل حظ الأنثيين» باعتبارها حسـب مزاعمهم مجرد حكم تاريخي قابل للتطور بانتفاء مسـبباتها التي كانت تبرر التفاوت فـي الإرث بالمسـؤولية عـن حماية القبيلة والعشـيرة ودور الذكور في ذلك والدعوة إلى المسـاواة بين الطليقيـن فـي الولايـة على الأطفال و القطع مـع المفاهيم الفقهية التي تكرس دونيـة المرأة من قبيل مفهـوم القوامـة وحذف المادة 400 التي تحيل على الفقه المالكـي، فيما لا تنص فيه في المدونة إلى جانب منع تعدد الزوجات بصفة نهائية باعتباره يعد انتهاكا لحقوق النساء وله آثار وخيمة على حياتهم ونفسيتهن وكرامتهن[1].

رابعا- حالة المغرب في أفق 2024:

اسـتنادا إلى ما سـلف وبناء على المعطيات الأولية لا تخرج توقعات سـنة 2024 المقبلة عن أحد السيناريوهات التالية:

1 - السيناريو الأول: متشائم

وهو سـيناريو يتوقع أن تسـتمر حالة الجمود والمراوحة على المسـتوى السياسـي، حيث أن العناد والمكابرة هي المتحكمة في السـلوك السياسـي لمن يقف وراء هندسة السابع من أكتوبر 2021، وكذا لتوفر التبريرات الكافية لتفسير حالة الانسداد السياسي الذي يمكن أن تعلق عليها الفشل في التعامل مع المعضـلات التي يشـهدها المغرب، وعلى رأسـها العوامل الخارجية المتمثلة في الحرب الأوكرانية والتوترات الدولية في الشرق الأقصى والأوسط والانكماش الاقتصادي العالمي نتيجة بطء التعافي من

(1) تصريح المحامية سميرة موحبا رئيسة فدرالية رابطة حقوق النساء بخصوص بلاغ التنسيقية الثنائية من أجل التغيير الشامل لمدونة الأسرة، نشر بموقع هسبريس، بتاريخ: 13 أكتوبر 2023.

تداعيات الأزمة الصحية العالمية.

ما يرجح هذا السيناريو، حسب من يقول به، هو ضعف المعارضة داخل المؤسسات وتوزعها بين من ينتظر إشارة للالتحاق بالأغلبية ومن يتردد في القيام بدوره في المعارضة حتى لا يتم تأويل معارضته للحكومة على أنها معارضة للحكم.

كما أن الضغط الشعبي خارج المؤسسات لا يشكل تهديدات جدية على الاستقرار بحكم أن الاحتجاجات الشعبية رغم قوتها فهي بقيت برهانات اجتماعية واقتصادية.

وعلى هذا الأساس يرجح أنصار هذا السيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه إلى غاية 2026 والتمهيد لتناوب ثالث، إذ يمكن في هذه المرحلة تجريب تحالف اشتراكي تحشد فيه الأغلبية لقطب يساري بقيادة الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الموحد، إلى جانب الجناح اليساري في حزب الدولة بعد تصفيته من الأعيان الفاسدين.

2- السيناريو الثاني: وهو سيناريو حذر

ينظر أصحاب هذا السيناريو إلى ما يجري من صرامة مع النخب الفاسدة ومتابع عدد من المنتخبين الكبار في أحزاب كان مجرد الانتماء إليها يعطي الإحساس بالحصانة، على أنه تحول واعد يمكن أن يفضي إلى تغيير حكومي يتجاوز البعد التقني.

ويستند هذا السيناريو الحذر إلى مجموعة من المؤشرات منها ترك الحكومة تواجه الأزمات المتتالية بناء على قدراتها الذاتية خاصة في أزمات مثل غلاء الأسعار واحتجاجات رجال التعليم الذي وصل الإضراب فيه إلى ثلاثة أشهر دون تدخل من مركز الدولة للمساعدة على تخطي هذه التحديات، وكذا الخروج الإعلامي النقدي لبعض المنابر الصحفيين وبعض المؤثرين المحسوبين على جهات نافذة في الدولة.

كما أن المتابعات الجارية لبعض الساسة من أحزاب ظلت تنسب إلى أجنحة في السلطة تدل حسب أصحاب هذا الرأي، على أن الحكم رفع الغطاء على هذه الحكومة وعلى الأحزاب التي كانت تتمتع بامتياز خاص في مربع السلطة، وأن ما وصول الملاحقات الجنائية إلى قيادات في الصف الأول ومسؤولين كبار في الأغلبية الحكومية هو من دليل على تراجع نفوذ الجهات التي تمخضت عنها هذه الحكومة ووفرت لها الحماية في مواجهة الدعوات المتتالية للرحيل وفي مواجهة المشاورات السياسية والقانونية.

ووفقا لهذه المعطيات يقول أصحاب هذا السيناريو أن المغرب مقبل على مرحلة جديدة قد تصل إلى حد الإعلان عن انتخابات سابقة لأوانها وفي الحد الأدنى إلى تعديل حكومي بجوهر سياسي من أجل مواجهة التحديات المتصاعدة داخليا وخارجيا خاصة أمام ما يمكن أن تسفر عنه معركة طوفان الأقصى على الصعيد الإقليمي والدولي وما ينتج عنه من استرجاع النخب التي تم الانقلاب عليها وإقصائها لوزنها السياسي.

ويستشهد المدافعون عن هذا الرأي بحالة التسامح مع الحراك الشعبي المناهض للتطبيع وكذا بالصرامة التي يتم بها مواجهة المتابعين على خلفيات الجرائم الجسيمة، وأخيرا بما يتم تداوله إعلاميا محاولات لترضية المعارضة في البرلمان ومنها حزب العدالة والتنمية في إطار ترتيب الآثار القانونية المتعلقة بالمواد التي رفضتها المحكمة الدستورية بخصوص تعديل النظام الداخلي وتخفيض عتبة تكوين الفرق النيابية من 20 إلى 12 مقعد لفسح المجال أمام حزب العدالة والتنمية من تكوين فريق برلماني تتيح له الاندماج أكثر في منظومة 8 شتنبر، عوض الضغط عليه من الداخل والخارج، وهو المقترح الذي يزكيه فريق الأصالة والمعاصرة ويحظى بدعم أحزاب المعارضة التي رأت فيه خطوة لتعزيز تمثيلية الأحزاب داخل البرلمان[1].

3 - السيناريو الثالث: متفائل

وراء الحراك الشعبي والسياسي الجاريان على خلفية مناهضة العدوان على غزة والمطالبة بإسقاط التطبيع بالمغرب، وكذا على خلفية الحراك القضائي لمتابعة السياسيين والمنتخبين المتورطين في الفساد، هناك من يقول بسيناريو آخر يرجح عودة الشارع كفاعل مركزي لما ستؤول إليه حالة المغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

القائلون بهذا السيناريو، يرتكزون على فرضيات متنوعة منها فشل وصفة الثامن من شتنبر 2021 وفشل الهندسة السياسية التي تأسست عليها، وعجز نخب الأحزاب والشخصيات الحاكمة عن حل المعضلات التي تواجه المغرب سواء على المستوى السياسي من خلال حالة العزلة الخانقة التي تطوق المغرب وتشوه وصورته أمام الرأي العام بسبب الاختراق الصهيوني والاتهامات بمقايضته بمصالحه الخاصة على حساب المبادئ والقيم وبتقهقر ترتيبه في مختلف التقارير التصنيفات الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بمؤشر الديمقراطية وحرية التعبير، ومستوى العزوف عن السياسة والشؤون العامة

(1) موقع مدار 21، بتاريخ: 5 يناير 2024 .

وانهيار الوساطات السياسية والاجتماعية وفقدان ما تبقى من ثقة ومصداقية في المؤسسات المنتخبة التمثيلية، ثم العجز الاقتصـادي والاجتماعي الذي تعكسـه نسب النمو التي وصلت مستوى غير مسبوق في التدني، وحجم الديون التي بلغت مسـتوى قياسـي في الارتفاع، وتدهور القدرة للشـرائية للمغاربة ورفعت أسـعار المواد والخدمات الحيوية إلى أعلى مسـتوى، والتي أضافت أزيد من 4000 مغربي إلى دائرة الفقر والهشاشة وقلصت دائرة الطبقة المتوسطة إلى أدنى مستوى.

فمسـتوى الغضـب الشعبي ضد التطبيع والفعاليات المطالبة بإسـقاطه من جهة، ومستوى التفاعل الشـعبي مع المتابعات القضـائية للمتهمين بالفساد، خاصـة من الرموز والقادة السياسيين في أحزاب في الحكومة والمعارضـة وجسـامة الأفعال موضـوع المتابعة والاختلالات التي بدأت تظهر في بعض الملفات الجديدة من قبيل ملف أوراش، وملف الاستفادة من برامج جبر أضرار متضرري زلزال الحوز، واختلالات الاسـتفادة من برامج الدعم الاجتماعي، وكذا الجمود السياسـي وعدم التململ في أوضـاع المعتقلين لأسـباب سياسـية أو اجتماعية، أو بسـبب التعبير عـن الرأي والموقف، كلها تشـي بحجم الاحتقان وبالقابلية للانفجار، خاصـة في ضوء التحولات المنتظرة من تطورات معركة طوفان الأقصى تداعياتها على وجه الخصوص بالنسبة للدول المطبعة ومنها المغرب.

كل ذلـك يمكـن أن تكـون لـه تداعيات علـى الاسـتقرار وعلى الأمن العـام، في حال عـدم التدخل الاستباقي لمعالجتها.

لـكل هـذه المعطيات يمكن حسـب هذا السـيناريو أن يتم التخلص من هندسـة الثامن من شـتنبر والحكومة الناتجة عنها، وربما تفكيك البنية السلطوي المرتبطة بها وامتداداتها في الأحزاب والتجمعات المصلحية والاقتصادية.

ما يشـهد لهذه الخلاصـة حسب هذا السـيناريو هو نوعية الشخصيات التي سقطت بسبب الفساد وتركها بدون حصانة رغم مواقعها السياسية والحزبية والمناصب التي يشغلونها .

وما يرجح هذا التوجه أيضا هو التفاعلات التي تتم في الحزب الثاني في التحالف الحكومي، رغم ما كان يحظى به منذ نشأته إلى غاية تبويئه للمكانة التي منحت له في هذه الحكومة وفي السلطة حتى وهو في المعارضة رسميا.

كما يشهد له أيضا مستوى الهجوم الذي تتعرض له شخصيات تحتل مكانة سامية سواء في هندسة الوضع السياسي الراهن أو في قيادته الحكومية أو المصالح الاقتصادية .

ويتوقع أصحاب هذا السيناريو أن يتم تقديم عرض سياسي جديد، لا يكتفي بتفكيك الوضع الراهن وإنما يشرع في إعداد الخطوات الأولية الممهدة للعهد المقبل ومنع ارتهانه بأثقال الماضي وإخفاقاته .

حسـب هذا السـيناريو، يتوقع إطلاق مبادرات لتهيئة المناخ بإجراءات سياسية تفرج عن المعتقلين السياسيين بإعمال العفو الملكي، وترفع اليد عن حرية واستقلال الإعلام وحرية التعبير وإنهاء التجمع الإعلامي المرتبط بالمصـالح الريعية الذي يقوده شخص حاضر في التهم والتحقيقات الجارية حسب المحاضـر المتداولة إعلاميا، وكذا العدول عن ممارسات الإقصاء السياسي، خاصة اتجاه الإسلاميين والجمعيـات الحقوقية والرجوع إلى خيار الدولة الاسـتراتيجي في الإدماج السياسـي، وتعزيز كل ذلك بالدفع بتدابير محاربة الفسـاد إلى مدى أبعد والحرص على إخراج كل ذلك في صـورة عرض سياسي جديد يبدأ بتطهير بنية الدولة من الفاسـدين والمجرمين والمنتهكين وتكريس الشـعور بتساوي الجميع أمام القانون وحياد السـلطة في التنافس الانتخابي والسياسـي والمنافسة الاقتصادية، وكذا بالحرص على تقديم إصلاحات مهيكلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ضمن منظور شمولي لجيل جديد من الإصلاحات في صدارتها إصلاح جريء لمدونة الأسرة ومدونة الانتخابات ومدونة القانون الجنائي في الشق المتعلق بحماية القيم وعدم الإفلات من العقاب ومحاربة الفساد وتجريم الإثراء غير المشروع.

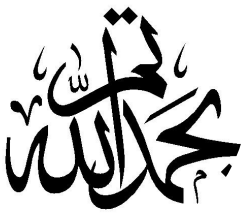
تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون

اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم

اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان

قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021